عرب وعالم

إشراف/ محمد مفتاح

قال إن التهديد بالقوة هو شكل جديد من الفاشية في ليبيا الجديدة

محمود جبريل : قانون العزل السياسي تم تفصيله للتخلص مني

■ طرابلس / متابعات :

قال الدكتور محمود جبريل إن تهديد أعضاء المؤتمر وتحقيق مطالب تحت التهديد وبالقوة هو شكل جديد من الفاشية في ليبيا.

وأكد جبريل أنه يجب أن نبدأ في الحوار الوطني لوضع خارطة طريق جديدة للعامين القادمين.

واعتبر جبريل أن «قانون العزل السياسي قد تم تصميمه في محاولة للتخلص مني من المشهد السياسي في ليبيا»، موضحاً أن كل الجهات من حقها الدفع بقانون العزل فيما يرونه مناسبا ولكن بطريقة سلمية، ولا يمكننا محاربة بعضنا بعضاً الآن.

مضيفاً.. «إذا كان عزلي سياسيا سيحل المشكلة فسوف أتنحى على الفور ولكن جبريل ليس هو المشكلة».

وختم جبريل تصريحاته قائلا «إنني أحث المفتي العام للتحدث علناً ضد الهجوم على وسائل الإعلام والاعتقالات غير القانونية في ليبيا».

من جهته، اعتبر رئيس حزب (الاتحاد من أجل الوطن) الليبي عبدالرحمن السويحلي، في تصريحات صحافية أنه لا يقصد بـ «القوى المضادة لقانون العزل» تحالف القوى الوطنية بزعامة السياسي البارز محمود جبريل، وأضاف: «لا، أنا لا أحدد أشخاصا أو جهات بعينها، ولكني أؤمن بأن المتضررين من القانون هم من يقفون وراء هذا الحادث».

وتابع بقوله (طبقا للمسودة النهائية لمشروع القانون، فالعزل سيشمل كل من تولى منصبا قياديا في السنوات العشر الأخيرة من حكم النظام السابق، وطبقا لهذا سيشمل العزل هذا الرجل وآخرين».

من جهه أخرى قرر المؤتمر الوطني الليبي العام تعليق اجتماعاته حتى يضمن عدم تكرار ما حدث الأسبوع الماضي، عندما حاصر مطالبون بإقرار قانون العزل السياسي المقر الذي يجتمع فيه المؤتمر، واحتجزوا أعضاءه لساعات، واعتدوا على بعضهم.

ونقلت وكالة الأنباء الليبية عن رئيس المؤتمر محمد المقريف القول في مؤتمر صحفي مساء أمس الأول، إن تعليق اجتماعات المؤتمر جاء لاعتبارات كثيرة منها عدم وجود قاعة مؤمنة يجتمع فيها المؤتمر، رافضا الاجتماع تحت أي صورة من صور الضغط أو الإرهاب أو التهديد بالسلاح.

طالب بتشكيل لجنة تأسيسية لوضع الدستور وحل الشورى وتشكيل حكومة جديدة

تيار الاستقلال: الرئاسة والحكومة يتحملان مسؤولية الأحداث بعد صدور الحكم في موقعة بورسعيد

■ القاهرة / متابعات :

حمل تيار الاستقلال رئاسة الجمهورية والحكومة، مسئولية ردود الأفعال الغاضبة عقب صدور الحكم بالأمس على رجال الشرطة المتهمين في مذبحة إستاد بورسعيد، مشيرا إلى أنهم يريدون إلقاء المسئولية على عاتق المعارضة.

وأوضح التيار في بيان له أمس الأحد، أن المسئولين هم الذين قاموا بالترويج لإهدار سيادة القانون من البداية وعدم احترام أحكام القضاء بحملات الإساءة المتكررة للمحكمة الدستورية العليا، حيث وجه الحكام للمواطنين رسالة تتلخص في جملة واحدة، لا احترام لأحكام القضاء.

وأشار التيار في بيانه إلى أن الأجهزة الحاكمة تحاول وضع الشرطة في مواجهة المواطنين لإضعاف هذا الجهاز، تمهيدا لإحلال مليشيات مسلحة تابعة للنظام، بدلا منها مع قوى التطرف الديني، وأن هذا ما اعترف به مؤخرا أحدهم عندما حذر المواطنين من الاستعانة بالجيش، وإنذاره بتشكيل ميليشيات ردا على الاستغاثة بالقوات المسلحة، كي تتدخل لمنع الفوضى وأخونة أجهزة الدولة ومؤسساتها.

وأكد التيار أن استمرار الحكم الحالي يهدد كيان الدولة، مطالبا بتشكيل لجنة تأسيسية لوضع دستور ديمقراطي يمثل أطياف الشعب، وحل مجلس الشورى غير الشرعي، ووقف أخونة أجهزة الدولة، وما تم من خطوات في هذا الاتجاه، وتشكيل حكومة محايدة تضم أفضل الكفاءات وقانون انتخابات جديد لا يصاغ لصالح جماعة أو تيار معين.

وشدد التيار على ضرورة مواصلة الشعب المصري النضال، من أجل تحقيق مطالبه المشروعة لإنقاذ البلاد من اغتصاب السلطة، محذرا من وجود من يسعى لإشعال الفتنة بين المصريين عبر الصدام بين الشعب والشرطة، وإثارة الفتنة بين الجيش والشرطة وإشاعة الصراع بين التيارات المدنية والوطنية.

وأشار البيان إلى أن أساليب التهديد والوعيد عادت مرة أخرى للمحكمة الدستورية العليا، وآخرها تصريحات الشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل الذي توعدها، وتأخر قانون الانتخابات، ليتأكد أن الإخوان ومن معهم يسعون لسرعة خطف الانتخابات بقانون غير دستوري.

وأوضح التيار أن أسوأ ما يتم في المشهد السياسي الآن هو ما يتم بمجلس الشورى الآن ومحاولته إصدار قانون جديد للانتخابات، من خلال فصيل الحرية والعدالة ومعاونيهم كي تتحقق لهم أغلبية زائفة وصورية على حساب دماء الشهداء وآلام المصابين.

وأضاف البيان أن النظام الحاكم يبدو كأنه في عزلة عما يحدث من عنف وغضب ومظاهرات للشعب في معظم أنحاء الجمهورية بدون الاعتبار لألم المواطنين، ورفضهم تمكين الإخوان، وأن الواقع يؤكد تحرير المصريين في دول العالم المختلفة توكيلات للجيش المصري لإدارة شئون البلاد.

وأشار البيان إلى أن بعض مكاتب الشهر العقاري تقف حائلا أمام تحرير هذه التوكيلات لوزير الدفاع عبد الفتاح السيسى، كي يدير البلاد في فترة انتقالية ينقذ فيها البلاد من الوقوع في براثن العنف والفوضى.

وأوضح البيان أنه إذا كانت شرعية الرئيس ممتدة من الذهاب للصندوق، فإن الذهاب للمكاتب لتوثيق التوكيلات طواعية هي إرادة المواطنين، وهو اختراع أكثر قوة من الذي يكلف الدولة مليارات الجنيهات، محذرا من تجاهل رغبة المواطنين وموجها التعازي للشعب الفنزويلي في رحيل زعيمه شافيز.

المنافسة تنحصر بين مادورو وكابريليس..

فنزويلا تحدد (14) أبريل موعداً للانتخابات الرئاسية

■ كاراكاس / متابعات :

حددت اللجنة العليا للانتخابات في فنزويلا مساء السبت يوم 14 أبريل القادم موعدا لإجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة لاختيار خلف للرئيس الراحل هوغو شافيز. وستنحصر المنافسة على الأرجح بين الرئيس المؤقت نيكولاس مادورو مرشحا عن الحزب الاشتراكي الموحد الحاكم، وبين الزعيم المعارض هنريك كابريليس.

وقالت رئيسة المجلس الوطني للانتخابات تيبيساي لوسينا في تصريح عبر التلفزيون إن إيداع الترشيحات يتم يومي الأحد والاثنين المقبلين، في حين تنطلق الحملة الانتخابية رسميا يوم 2 أبريل القادم وتستمر حتى يوم 11 منه.

وفور تحديد موعد الانتخابات الرئاسية، أعلن ائتلاف المعارضة الرئيسي في البلاد أنه طلب من كابريليس الذي خسر الانتخابات الرئاسية أمام شافيز في أكتوبر الماضي، أن يكون مرشحه في الانتخابات.

وأوضح الأمين العام لائتلاف «طاولة الوحدة الديمقراطية» المعارض رامون غييرمو أفيليدو أن الائتلاف قرر بالإجماع الطلب من حاكم ولاية ميراندا هنريك كابريليس أن يكون مرشحه للانتخابات المقبلة.

وفي هذا السياق قال زعيم المعارضة الفنزويلية على حسابه على تويتر أمس الأول السبت إنه يقيم حكما من السلطات الانتخابية حدد موعد انتخابات الرئاسة في فنزويلا، وشكر كابريليس ائتلاف أحزاب المعارضة الفنزويلية لاقتراحه ترشيحه في الانتخابات، ولكنه لم يصل إلى حد قبوله بشكل صريح هذا الترشيح.

ويحظى الرئيس المؤقت مادورو -الذي اختاره الرئيس الراحل شافيز ليخلفه- وفق آخر استطلاعات، بفرصة أكبر للفوز في الانتخابات على حساب كابريليس المعارض المنتمي للوسط.

وينص الدستور الفنزويلي على الدعوة إلى انتخابات رئاسية في الأيام الثلاثين التي تلي شغور سدة الرئاسة. وتوفي شافيز يوم 5 مارس الجاري بعد صراع مع مرض السرطان.

وكان شافيز قد انتخب يوم 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي لولاية جديدة من ستة أعوام بغالبية نحو 55 % من الأصوات، أمام منافسه حاكم ولاية ميراندا الشاب هنريك كابريليس (40 عاما) الذي حصل على 44 % من الأصوات.

وكابريليس هو المعارض الذي حقق أفضل نتيجة ضد شافيز خلال السنوات الـ14 التي قضاها الزعيم الراحل في السلطة.

وإذا قبل كابريليس تكليف المعارضة فسيخوض بذلك المنافسة ضد الرئيس المؤقت مادورو (50 عاما) الذي كان نائبا لشافيز.

وقد بدأت المعركة بين الرجلين حتى قبل أن تبدأ الحملة الانتخابية، فمادورو أدى الجمعة اليمين الدستورية أمام الجمعية الوطنية رئيسا مؤقتا للبلاد، في إجراء طعنت بدستوريته المعارضة مؤكدة أن رئيس الجمعية الوطنية هو من يجب أن يتولى هذه المسؤولية حسب الدستور.

وفور أدائه اليمين اتخذ مادورو أول قراراته بأن عين نائبا له هو وزير العلوم خورخي أريازا صهر شافيز.

واحتجاجا على توليه الرئاسة بالوكالة، قاطعت المعارضة البرلمانية جلسة أداء قسم اليمين، معتبرة تولي مادورو هذا المنصب عوضا عن رئيس الجمعية الوطنية «تزويرا للدستور».

أما كابريليس فخاطب عبر الإعلام مادورو مباشرة قائلا له «نيكولاس.. لم ينتخبك أحد رئيسا.. الناس لم يصوتوا لك يا فتى (..) مم أنت خائف؟».

حول العالم

مانديلا يدخل المستشفى والرئاسة تطمئن

■ بريتوريا / وكالات :

أعلنت ديوان الرئاسة في جنوب أفريقيا في بيان أن الرئيس السابق والزعيم التاريخي نيلسون مانديلا أدخل المستشفى في بريتوريا لإجراء فحوص طبية «روتينية».

وأكد الناطق باسم الرئاسة أن هذه الفحوص كانت مقررة سلفا، وأشار إلى أنه لا توجد أسباب تدعو للقلق على صحة الزعيم التاريخي البالغ من العمر 94.

ويجري مانديلا الفحوص الجديدة بعد خروجه في السادس والعشرين من ديسمبر الماضي من أحد مستشفيات بريتوريا بعد فترة علاج استمرت أسبوعين، إثر إصابته بعدوى في الرئة وإجراء عملية جراحية لإزالة حصوة في المرارة.

وكان مانديلا -الفائز بجائزة نوبل للسلام في -1993 قد أمضى 27 عاما من حياته داخل سجون نظام الفصل العنصري (الأبرتايد) في بلده، وأفرج عنه في 1990، وتولى رئاسة جنوب أفريقيا بين عاميْ 1994 و1999.

ويذكر أن جنوب أفريقيا كانت أصيبت كلها بالهلع عندما اكتشفت أن حياة بطلها الوطني -الذي يحظى بشعبية لا مثيل لها- مهددة بالمرض، وذلك بعد دخوله المستشفى عام 2011.

سكان جزر فوكلاند يصوتون على مستقبلهم

■ لندن / بيونس آيرس / وكالات :

صوت سكان جزر فوكلاند أمس الأحد في استفتاء على السيادة يهدف إلى مواجهة مطالبة الأرجنتين المتزايدة بالسيادة على الجزر التي تحكمها بريطانيا.

وتفجر التوتر الدبلوماسي بين بريطانيا والأرجنتين بعد أكثر من ثلاثين عاما منذ اندلاع حرب بينهما بسبب جزر فوكلاند الواقعة في المحيط الأطلسي ويثير ذلك قلق بعض من سكان الجزيرة البالغ عددهم نحو 2500 نسمة.

ومع تزايد المشاعر الوطنية سيدلي السكان المولودون في فوكلاند والمقيمون فيها منذ فترة طويلة بأصواتهم في استفتاء على يومين يطلب منهم تحديد ما إذا كانوا يريدون البقاء كجزء من أراضي بريطانيا التي تتمتع بحكم ذاتي في الخارج.

ويتوقع المراقبون أن تكون نتيجة الاستفتاء بالموافقة بنسبة كبيرة لصالح تبعية الجزر إلى بريطانيا، بحيث تبقى جزءا من مناطق ما وراء البحار التابعة للتاج البريطاني، ما يدفع الأرجنتين لرفض الاستفتاء بوصفه حيلة دعائية لا معنى لها.

ومن المنتظر أن يشهد الاستفتاء مشاركة كبيرة لأن السكان يعتبرونه فرصة لإسماع أصواتهم.

ويقول سكان إن التصريحات النارية لرئيسة الأرجنتين كريستينا فرناندیز ووزير خارجيتها هيكتور تيمرمان أثارت المشاعر الوطنية في الجزر التي تقع على بعد 12ألفا و700 كيلومتر من لندن وعلى بعد 400 كيلومتر عن السواحل الأرجنتينية جنوب المحيط الأطلسي.

وكانت فرناندیز أعلنت في وقت سابق أن بلادها لن تعترف بنتيجة الاستفتاء.

وتزايدت التوترات بسبب اكتشاف موارد نفطية بكميات تجارية في حوض فوكلاند ومطالب فرناندیز المستمرة بأن تجري بريطانيا محادثات بشأن السيادة على الجزر. وتقول لندن إنها لن توافق على إجراء مفاوضات إلا إذا كان سكان الجزر يريدونها وهو شيء لم يبد أي علامة على فعله.

وتخوض كل من بريطانيا والأرجنتين منذ عدة عقود نزاعا بشأن تبعية جزر فوكلاند التي قرر سكانها تنظيم الاستفتاء لإظهار أنهم يريدون الإبقاء على هويتهم البريطانية.

المصريون يريدون انقلابا عسكريا

قالت صحيفة « نيويورك تايمز» الأمريكية، أن جماهير غاضبة في مصر خاصة بعد الحكم على المتهمين في أحداث مجزرة إستاد بورسعيد التي راح ضحيتها 72 قتيلاً العام الماضي وما تبع ذلك من ردود فعل ، يرون أن الحل الأفضل لمصر الآن لاستعادة الدولة والنظام من جماعة الإخوان المسلمين هو الانقلاب العسكري.

وأشارت الصحيفة الأمريكية، إلى أن مطالبة المتظاهرين الآن بالانقلاب العسكري على حكم الرئيس مرسي، يختلف عن الواقع الذي شهدته مصر منذ عدة أشهر حين كان يطالب المتظاهرون بنهاية الحكم العسكري.

ونقلت الصحيفة عن مواطن مصري يدعى «أحمد عبدالفتاح 50 عاما» أن الحكم العسكري كان سيئا لكن الأوضاع ستكون أفضل خاصة مع غياب وزارة الداخلية في فرض الأمن في الشارع وغياب الحكومة أيضا، لذا فمن الأفضل أن يتولى الجيش الأمر لحين عودة الشرطة.

وأكدت الصحيفة ، عدم وجود تهديد وشيك بانقلاب عسكري، فهناك لغط في الأوساط المعارضة للإسلاميين يعتقدون بأن التدخل العسكري قد يكون الحل الوحيد بعد انهيار الأمن في جميع أنحاء مصر.

وأوضحت « نيويورك تايمز» أن الحديث في مصر عن الانقلاب العسكري، يعكس تفاقم الأزمة الأمنية التي تهدد عملية الانتقال إلى الديمقراطية بها، وتهدد أيضاً أملها في تفادي الانهيار الاقتصادي.

وركزت الصحيفة على الوضع الحالي في بورسعيد، مؤكدة على أن تمثل نقطة محورية في الأزمة الآخذة في الاتساع منذ أن فقدت الشرطة المصرية سيطرتها على الوضع الأمنى هناك خلال شهر، ليتولى الجيش المسؤولية هناك وهو ما يشكل استيلاء فعلي على السلطة المحلية هناك.

وقالت الصحيفة أن مدينة بورسعيد استعدت السبت، لحكم قضائي حول مسؤولية عدد من أبناء المدينة عن أعمال الشغب المميتة في العام الماضي في مباراة بين بورسعيد والقاهرة ، حيث اختفت قوات الشرطة والأمن من المدينة بالكامل بعد إن أحرقت مقراتهم الأمنية، وهو ما دعى الجيش ليتسلم المسؤولية الأمنية.

وقالت الصحيفة الأمريكية، أن الشعارات التي تتداول الآن في بورسعيد « بورسعيد في حماية الجيش» كما ظهرت لافتات منسوبة للجيش تؤكد مشاركة القوات المسلحة المصرية لشعب بورسعيد الحزن على شهدائهم الذين سقطوا جراء المواجهات مع الشرطة.

ونقلت الصحيفة عن أحد مواطني بورسعيد ويدعى، محمد جوابي 26 عاما، أنه يضع أمله على اللواء عبدالفتاح السيسى وزير الدفاع الجديد ليقوم بانقلاب عسكري.

أما في القاهرة – كما تقول الصحيفة الأمريكية –، فقد هلل مشجعي النادي الأهلي لأحكام الإعدام على مشجعو بورسعيد، لكن بعد ذلك تحولت الإحتفالات بأحكام الإعدام ، إلى غضب نتيجة لتبرئة 7 ضباط شرطة متهمين في القضية، ما دفع لحرق مقر اتحاد كرة القدم المصري ونادي ضباط الشرطة.

تساؤلات حول سياسة أوباما للقتل عن بعد

أشارت صحيفة «لوس أنجلوس تايمز» الأميركية إلى الجدل الذي تثيره سياسة الرئيس الأميركي باراك أوباما في استخدام الطائرات بدون طيار، وقالت إن سناتورا أميركيا حاول حث مجلس الشيوخ على وضع حد لهذه السياسة، ولكن دون جدوى.

وأوضحت الصحيفة في افتتاحيتها أن العضو الجمهوري في مجلس الشيوخ الأميركي راند بول ناقش قضية الطائرات بدون طيار مدة 13 ساعة أمام مجلس الشيوخ الأسبوع الماضي، لكنه لم يفلح في إقناع المجلس بشيء.

وأشارت لوس أنجلوس إلى أن مجلس الشيوخ صادق على ترشيح أوباما لمستشاره السابق لمكافحة «الإرهاب» جون برينان لتولي منصب مدير وكالة المخابرات المركزية (سي آي آي)، وذلك بالرغم من كل محاولات السناتور بول لثني المجلس عن اعتماد ترشيح برينان.

كما أشارت إلى أن برينان كان مهندس هجمات القتل عن بعد التي تديرها الوكالة، وهي الهجمات التي أسفرت عن قتل المئات من أعداء أميركا المزعومين، ومن عناصر تنظيم القاعدة وبعض المواطنين الأميركيين.

وانتقدت الصحيفة سياسة إدارة أوباما بشأن الاستمرار في استخدام الطائرات بدون طيار لاغتيال أناس أميركيين أو غيرهم حول العالم، وقالت إن الولايات المتحدة تثبت أنها تنزلق منزلقا خطرا إذا ما جعلت الحكومة الأميركية تتمتع بسلطة القتل عن بعد على حساب الحقوق الفردية.

وأضافت أن السناتور الأميركي بول حذر أثناء نقاشه أمام مجلس الشيوخ من أن إدارة أوباما قد تستخدم الطائرات بدون طيار لاستهداف كل من ينتقد سياسة الحكومة، مشيرة إلى أن الإدارة الأميركية زادت من استخدام هذه الطائرات ووسعت من تعريفها للتهديدات الوشيكة، ووسعت كذلك من حدود ساحة المعركة التي يمكن استخدام الطائرات فيها.

وقالت الصحيفة إن السناتورة الديمقراطية ديان فينستين -التي ترأس لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ- قللت من مخاوف بول عندما قالت إن الكابوس الذي يعيشه بول لن يحدث على أرض الواقع في الولايات المتحدة.

وأوضحت فينستين أن الطائرات بدون طيار لن تقدم على اغتيال الأميركيين الجالسين في المقاهي داخل البلاد، فهناك فرق بين أعداء أميركا في الخارج، وبين المتآمرين معهم من داخل أميركا، والذين يمكن تتبعهم واعتقالهم.

واختتمت الصحيفة بالقول إن إدارة أوباما -والتي سبقتها- لم توضحا الخط الفاصل بين الجرائم وأعمال الحرب، وتساءلت قائلة إنه حتى لو وثقنا في حكم أوباما بهذا الشأن، فمن يضمن كيف سيتصرف خلفاؤه من بعده أيا كانوا؟.

كلمات

› عبد الفتاح عبدالمنعم

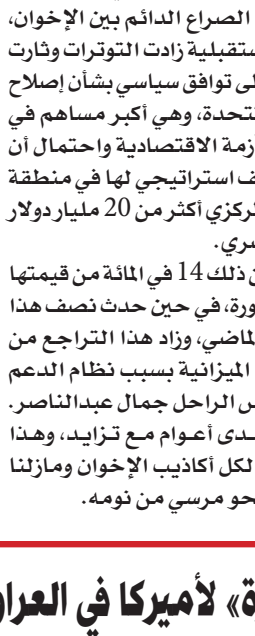

الأرقام لا تكذب يا جماعة مرسي

البعض في حزب الرئيس الإخواني محمد مرسي مازال يتباهى بالأرقام وهو ما كان يفعله رجال النظام البائد وهو ما فعله رئيس الوزراء الحالي هشام قنديل الذي يتفاخر بإنجازات وهمية وأرقام مجرد حبر على ورق، ورغم ذلك فإننا سوف نستخدم نفس الطريقة التي يتبعها رجال مرسي وهي لغة الأرقام، وذلك من خلال التقرير الاقتصادي لرويترز الذي يقول نصه «الأرقام تتحدث عن نفسها، فقد تراجعت احتياطيات النقد الأجنبي إلى 13.5 مليار دولار بنهاية فبراير من 36 مليار دولار قبل اندلاع الانتفاضة، وتباطأت وتيرة تراجع الاحتياطيات بشكل كبير في الشهر الماضي، غير أن الاحتياطيات تراجعت نحو 865 مليون دولار شهريا منذ نهاية 2010، وهو ما يعنى أن المستويات الحالية لن تدوم أكثر من 15 شهراً إذا استمر التراجع بهذه الوتيرة، وإذا نفدت الموارد المالية لمصر بالعملتين الأجنبية والمحلية، فمن المرجح أن ينهار نظام الدعم وتشهد البلاد نقصاً في السلع وارتفاعات في الأسعار في عودة فوضوية إلى السوق الحرة، وهذا السيناريو من الاضطراب في أكبر بلد عربي من حيث عدد السكان يدعم رأي من يقولون إن قرض صندوق النقد حيوي».

ويبدو كما يقول التقرير إن الصراع الدائم بين الإخوان، والمعارضة على هوية مصر المستقبلية زادت التوترات وثارت الشكوك في إمكانية التوصل إلى توافق سياسي بشأن إصلاح الاقتصاد، وتبدي الولايات المتحدة، وهي أكبر مساهم في صندوق النقد، قلقاً بشأن الأزمة الاقتصادية واحتمال أن تؤدي إلى زعزعة استقرار حليف استراتيجي لها في منطقة مضطربة، حيث أنفق البنك المركزي أكثر من 20 مليار دولار في محاولة لدعم الجنيه المصري.

لكن العملة فقدت بالرغم من ذلك 14 في المائة من قيمتها مقابل الدولار منذ ما قبل الثورة، في حين حدث نصف هذا الانخفاض منذ نهاية العام الماضي، وزاد هذا التراجع من العبء الثقيل الذي تتحمله الميزانية بسبب نظام الدعم الذي يرجع تاريخه إلى الرئيس الراحل جمال عبدالناصر. وتزايدت كلفة الدعم على مدى أعوام مع تزايد، وهذا التقرير يعد صدمة، وكاشف لكل أكاذيب الإخوان ومازلنا ندق ناقوس الخطر حتى يصحو مرسي من نومه.

أسرار «الحرب القذرة» لأميركا في العراق

في إحدى خطبه النارية التي اشتُهر بها، أعرب الرئيس الفنزويلي الراحل هوغو شافيز عن اعتقاده بأن «الإمبراطورية الأميركية تمثل الخطر الأكبر على كوكبنا».

وبينما سعى منتقدوه في كثير من الأحيان إلى تصويره خطبه تلك على أنها تُظهر «تطرفاً غير مستثار وغير شعبي»، فإن شافيز ظل حتى مماته محبوبا جداً من غالبية أفراد الشعب الفنزويلي، من وجهة نظر أحد كُتاب الأعمدة في عدد من وسائل الإعلام الغربية والعربية.

بهذه المقدمة بدأ مرتضى حسين -الكاتب المقيم في مدينة تورنتو الكندية والمتخصص في السياسة الخارجية- مقاله بصحيفة «ذي غارديان» البريطانية حاول فيه الإجابة عن سؤال حول الكيفية التي صدَّرت بها الولايات المتحدة ما سماها سياسة «الحرب القذرة» من أميركا الجنوبية إلى العراق وما ترتب عليها من عواقب مهلكة.

يقول الكاتب إن معتقدات شافيز والآراء الدولية بشأن سياسة التدخل في شؤون الغير التي تنتهجها الولايات المتحدة، تبناها زعماء آخرون في أميركا الجنوبية.

وبالنظر إلى تاريخ التدخلات الأميركية في تلك المنطقة بدءاً من الإطاحة بحكام انتُخبوا ديمقراطياً وانتهاءً بتكوين فرق الموت وتعذيب المدنيين، يمكن فهم الدوافع التي ساهمت في تشكيل رأي عام عدائي ظل موجودا في المنطقة حتى اليوم.

غير أن حسين يرى أن مسرح الحرب الأصلية تحوَّل منذ ذلك الحين من أميركا اللاتينية (الجنوبية والوسطى) إلى منطقة الشرق الأوسط، ونُقل معها كثير من الأساليب التي كانت متبعة خلال تلك الفترة، والتي تسببت في كثير من الدمار وأشاعت غضبا عارما.

واستشهد الكاتب بتقارير صحفية تحدثت عن تلك التحقيقات التي تُجرى مع مسؤولين في أعلى المستويات بوزارة الدفاع الأميركية (بنتاغون) الذين أشرفوا على مراكز التعذيب إبان حرب العراق.

على أن ما تقشعر له الأبدان أكثر، برأي مرتضى حسين، ما تردد عن استدعاء واشنطن مسؤولا أميركيا تمرس في «الحرب القذرة» التي كانت الولايات المتحدة تخوضها في دولة السلفادور لكي يُشرف شخصيا على مراكز استجواب المتهمين في العراق.

ووفق وصف مسؤولين عراقيين، فإن هذا البرنامج تغافلت عنه أعلى الرتب العسكرية بالجيش الأميركي وجرى خلاله استخدام كل وسائل التعذيب لانتزاع اعترافات من المحتجزين كالصعق بالكهرباء، وتعليق الشخص مقلوبا، واقتلاع الأظافر.

وروى الكاتب قصة قوة شبه عسكرية اقتحمت إحدى ليالي صيف 2008 منزل مواطن يُدعى حسن محسن في مدينة الصدر ببغداد، ووضعت البندقية على رأس كريمته الصغيرة.

وهددت الفرقة بقتل البنت إذا لم يكشف محسن لها عن مكان أحد المشتبه بهم من المتمردين، ثم جرجرته إلى حيث مكان الاستجواب بعد أن أخبروا زوجته بأنها نهايته.

لم تكن تلك القوة سوى عناصر من قوات العمليات العراقية الخاصة، وهي قوة من النخبة لمكافحة الإرهاب يُطلق عليها اسم «الفرقة القذرة» والتي يُعتقد أنها تلقت تدريبا وتوجيها من قبل مستشارين عسكريين أميركيين.

وقد أنشئت هذه الفرقة لتعمل بعيدا عن قيود الرقابة العادية. وتوصف الفرقة، التي تعمل اليوم أساساً كقوة شبه عسكرية تابعة لرئيس الوزراء نوري المالكي، بأنها «الحليف المحلي» للولايات المتحدة في العراق، وهو تعبير مخفف لقوة تُستغل في عمليات خاصة سرية.

ومع أن منفذي العمليات السرية ظلوا يُساعدون في تدريب عملاء وإدارة مراكز الاستجواب، فإن تلك لم تكن نقطة الالتقاء الوحيدة بين سياسة الولايات المتحدة في أميركا اللاتينية والشرق الأوسط.

ويمتد ضلوع أولئك المشاركين في أعمال وحشية سابقة إلى واضعي السياسة أيضا. فشخصية مثل إليوت أبرامز -أحد أبرز المدافعين عن حرب العراق ومن المحافظين الجدد بمجلس العلاقات الخارجية- له «تاريخ أسود» مماثل في أميركا الجنوبية والوسطى قبل أن ينتقل إلى الشرق الأوسط.

كما ساهم أبرامز هذا في فضيحة إيران كونترا بنقله أموالا من مبيعات السلاح إلى مليشيات نيكاراغوا المسلحة الساعية لإسقاط الحكومة اليسارية في البلاد.

واليوم -يقول مرتضى حسين- فإن الرأي العام في تلك القارة منحاز بشدة ضد مصالح الولايات المتحدة. فإرث «الحروب القذرة» يبدو جليا في شعبية زعماء من أمثال شافيز، الذي صنعت منه مواقفه المستنكرة للإمبريالية الأميركية بطلاً تجاوز حدود وطنه.